

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٧ صفر سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٢٧ حزيران سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٥٤

الفرس

صفحة	
٩٥٥	قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني
٩٥٦	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٥ نظام معدل لنظام رسوم المكوس على المنتجات النفطية
٩٥٨	قرار بتعديل التعريفية الجمركية
٩٥٨	قرار اعفاء
٩٥٩	تصحيح خطأ مطبعي في قرار تعديل التعريفية الجمركية
٩٥٩	تصحيح اخطاء

هكذا من الأصل

نحو الدستور للسلطة التنفيذية

بمقتضى الفقرة (أ) المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥

قانون موقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني

٥٥٥٥٥٥

١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٥) ويقراء مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل . وطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاصل ويستعاض عنه بما يلي - .

٥ - أ - يجوز لمجلس الوزراء ان يفرض بالاضافة الى الرسوم الجمركية ورسوم المكس ورسوم الانتاج المحلي رسوماً لمنفعة الحرس الوطني على التبغ والسجائر والمشروبات الروحية والكماليات والاصناف الاخرى . وذلك بالنسبة التي يقررها .

ب - يجوز للوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك او من ينوبه ان يسمح باعادة المبالغ المستوفاة بالاستناد الى الفقرة الاولى من هذه المادة او اية نسبة منها وذلك في الحالات التي يجوز له فيها بمقتضى قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٢ او قوانين المكس ورسوم الانتاج المحلي وتعديلاتها اعادة رسوم 'الجمارك او رسوم المكس او الانتاج المحلي بالكيفية والنسب والشروط المنصوص عليها في القوانين المذكورة .

٣ - يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكس اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاصل وحتى تاريخ العمل بهذا القانون تحصيلاً قانونياً وكأنه قد تم بمقتضى احكام هذا القانون ولا تجوز المطالبة باسترداده بالطرق الادارية او القضائية .

١٤/٦/١٩٦٥

أخيراً طلال

رئيس
الوزراء
وصفي التل

وزير
المالية
عز الدين المكي

نحو الدستور للسلطة التنفيذية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الاتي . -

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٥

نظام معدل لنظام رسوم المكس على المنتجات النفطية

صادر بموجب الفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون رسوم المكس على المنتجات النفطية رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٠

٥٥٥٥٥٥

١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المكس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٥) ويقراء مع النظام رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصل وما طراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١/٣/١٩٦٥ بالنسبة للمادتين ٢ و ٣ منه ومن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بالنسبة للمادة (٤) منه .

٢ - تعدل رسوم مادة زيت الغازولين (البنزين) المذكورة تحت المادة ٢ من النظام الاصل على الوجه التالي . -

فئة الرسوم	وحدة الاستيفاء	المادة
فلس	الآبر	زيت الغازولين (البنزين)
٢٣		

٣ - مع مراعاة الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ من قانون رسوم المكس على المنتجات النفطية تفرض لمصلحة الخزينة الرسوم المبينة تالياً على مادة زيت الديزل او السولار التي تنتجها مصفاة البترول الاردنية وتضاف الى جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصل .

فئة الرسوم	وحدة الاستيفاء	المادة
فلس	الآبر	زيت الديزل او السولار
١٥		

هكذا من الأصل

٤ - تعديل رسوم مادة غاز البوتان الواردة تحت المادة ٢ من النظام الاصلي لتصبح كما يلي . -

فئة الرسوم	وحدة الاستيفاء	المادة
فلس	التر	غاز البوتان
١٦		

١٩٦٥/٦/١٤

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير وزير
لشؤون رئاسة الوزراء المالية الخراجية وزير الدفاع
عبد الوهاب اخيالي عز الدين المفتي حازم نسييه وصفي التل

وزير الصحة ووزير الشؤون وزير وزير
الاجتماعية والعمل بالوكالة الانشاء والتعمير العدلية برق وبرق
احمد ابو قوره سيف الدين الكيلاني عبد الرحيم الواكد فضل الدقموني

وزير المواصلات وزير وزير
ميناء طيران سكك التربية والتعليم الاشغال العامة الاعمال
علي الدجاني عبد اللطيف عابدين يحيى الخطيب ثوقان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون وزير وزير
البلدية والقروية الزمام الاقتصادية الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج جريس حدادين حاتم الزعبي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٢ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بتعديل التعريفات الجمركية بشكله التالي : -

قرار

١ - استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ننسب اجراء التعديلات التالية في التعريفات الجمركية : -

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم السابق	الرسم المقرر
١٧ / ٢ ب	جلوكوز	ك. غ صاف	١٦ فلس	٢٥ فلس
٢٤ / ١ أ	تبناك وفضلاته	ك. غ صاف	٧٣٨ «	٧١٥ «
٣٣ / ٦ أ	معاجين حلقة	القيمة	٣٣ %	٤٥ %
٣٣ / ٦ ب	منظفات اسنان	القيمة	٢٨ %	٤٠ %

٢ - لايشمل هذا التعديل البضائع التي هي من منشأ إحدى بلدان السوق العربية شريطة المعاملة بالمثل من حيث عدم زيادة الرسوم منذ تاريخ تنفيذ احكام السوق العربية المشتركة وذلك بالنسبة للدول الاعضاء المنفذة لاحكام السوق. - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٥/٥/٣١

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية
حاتم الزعبي عز الدين المفتي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٢ الموافقة على قرار الاعفاء الخاص بالشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج) الذي وضعه صاحبها المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي : -

قرار

١ - عملا بالصلاحية المخولة لنا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ، قررنا اعفاء (١١٣٠٨٧) كيلو شحوم حيوانية من الانواع الموصوفة بالبند ٢/١٥ من التعريفات الجمركية سبق ان استوردتها الشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج) لصناعة صابون الزينة بموجب المعاملتين الجمركيتين رقم ٤٠٦/٢٤٩٨ ت/العقبة تاريخ ١٩٦٥/١/٢٣ ورقم ٢٣/٤٩١٨ ت/العقبة تاريخ ١٩٦٥/٢/٢٣ من الرسوم الجمركية ومانستورده لهذه الغاية بتوصية مسبقة من وزارة الاقتصاد الوطني وبموافقة وزير المالية /الجمارك ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٥/٥/١٠

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية
حاتم الزعبي عز الدين المفتي

هكذا من الأهل